دور المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية بعد عام ٢٠٠٨

The role of the economic variable in China's foreign policy after 2008

د. محسن حساني ظاهر
كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين
Email: dmehsen37@gmail.com
MOHSIN HASANI DHAHIR

الملخص

يناقش البحث موضوع (دور المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية) بعد عام ٢٠٠٨، حيث يعد المتغير الاقتصادي عاملا مهما في الحياة الدولية المعاصرة في مختلف جوانبها، ولا سيما السياسية منها، والتنافس والصراع في محيط العلاقات الدولية، ونتيجة للمكانة الاقتصادية والوزن الاستراتيجي على المستوى الاقليمي الذي تتمتع به الصين، وكذلك الكثافة السكانية والارث الحضاري والثقافي والعلمي ولان الصين دولة تحولت الى قوة اقتصادية صاعدة ومنافس قوي للولايات المتحدة الامريكية، وان مستقبل هذا التنافس سوف يغير الوضع العالمي وشكل الاستقطاب الدولي.

وسيتم تناول البحث عبر محاور عدة تمثل الامكانات الاقتصادية الصينية واستراتيجيتها ومحور مبادرة الحزام والطريق، ستعتمد الخاتمة بيان راي الباحث بخصوص التاثيرات المحتملة نتيجة لهذا المتغير الاقتصادي على الوضع الدولي الاقليمي.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد / المتغيرات

Abstract

The research discusses the topic (the role of the economic variable in Chinese foreign policy) after 2008, where the economic variable is an important factor in contemporary international life in its various aspects, especially the political aspect, competition and conflict in the context of international relations, and as a result of the economic position and strategic weight at the regional level which China enjoys, as well as the population density and the historical, cultural and scientific heritage, and because China is a country that has grown into a rising economic power and a strong competitor to the United States of America, and that the future of this competition will change the global situation and the form of international polarization.

The research will be addressed through several axes that represent the Chinese economic potential and its strategy and the focus of the Belt and Road Initiative.

The conclusion will depend on the researcher's opinion regarding the possible effects of this economic variable on the international and regional situation.

المقدمة

بات المتغير الاقتصادي عاملا مهما في الحياة المعاصرة، في مختلف جوانبها لا سيما السياسية، فضلا عن التنافس والصراع في محيط العلاقات الدولية، لكونه أحد مرتكزات القوة بمفهومها الشامل، لما لها من مكانة في تشكيل النظام العالمي، الذي بات موضع تنازع بين القوة القابضة على قمة النظام العالمي، والدول الطامحة في تبوء مكانة أعلى، والمرتكز هو القوة الاقتصادية التي باتت تتماثل مع القوة العسكرية في درجة تأثيرها، ولعل الصين في صعودها الاقتصادي المستمر على مدى ما يقارب ثلاثة عقود، هي المثال الذي يمكن البرهنة من خلاله على أهمية المتغير الاقتصادي ومن الطبيعي أن مراكمة الممكنات الاقتصادية وطبيعة الحجم الاقتصادي من شأنه أن يوفر للدولة فرصة توظيفها، والتأثير في سلوك صانع القرار السياسي في أية دولة، سواء أكان ذلك سلباً أو

ايجابياً ، وهو ما يسهم في تمكينها من زيادة تأثيرها على الساحة الدولية وتستثمر الكثير من الدول هذه الجوانب لتعزيز علاقاتها ونسج التحالفات، ولاسيما لدولة مثل الصين التي تسعى بقوة إلى استدامة مكانتها السياسية، بما يسهم في تعديل تراتبية الدول في النظام العالمي . ولعل الولايات المتحدة اكثر بلدان العالم خوفا وتوجساً وتحسباً منها، فالاقتصاد يتربع بقوة على عرش أكبر الاقتصادات العالمية في مجال التنافسية ، أنه بفضل اقتصاد السوق الاشتراكي ، الذي يمزج بين القطاع العام والقطاع الخاص ، والذي يعرف في الصين بسياسة المشي على ساقين. يستطيع أن يحل أزماته من دون أنكسارات وأزمات وأفلاسات للقطاع المصرفي، كما في الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ التي ضربت الولايات المتحدة الأميركية . ونتيجة للمكانة الاقتصادية والوزن الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والعالمي والكثافة السكانية والإرث الحضاري والثقافي والعلمي ، تحولت الصين إلى قوة صاعدة ، تنال اهتمام العالم وتقديره وظلت المعجزة الاقتصادية الكبرى في العالم والتي تستحق بشكل دائم الدراسة والتأمل، للمزاوجة الناجحة التي اعتمدتها ، ووصلت من خلال حسن ادارة التنمية والتخطيط من بلوغ الترتيب المتقدم عالمياً .

هذا التطور والاداء يجعل الصين تسعى إلى تغيير تراتبيتها في النظام العالمي ، وهو ما دفعها إلى توسيع نفوذها الدولي ، عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية ، واستحداث المبادرات للتعاون الدولي مع مختلف دول العالم ، ولعل مبادرة الحزام والطريق رائدة في هذا المجال ، فهي أذرع اخطبوطية يراد منها ويفضل توزعها وانتشارها ، إن تمسك بتلافيف التجارة وطرقها ، ومبادلاتها وعوائدها .

لقد استثمرت الصين الأزمة المالية التي أصابت القطاع المصرفي في الولايات المتحدة ، وأغلب دول العالم عام ٢٠٠٨، متسلحة باحتياط عملات صعبة ضخم ، من أجل الاستحواذ على العديد من المؤسسات المالية والصناعية العالمية وقد تحول الصينيون إلى أكبر المستثمرين في قطاع العقارات في الولايات المتحدة ليتجاوز بفضل هذا التوجه

حجم الاستثمار الصيني في أمريكا الذي يتجاوز نظيره الأمريكي في الصين ، بل تعد الصين اليوم أكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية بدين يفوق التريليون دولار ، وأكبر مستحوذ على سندات الخزانة الأميركية .بل تعد الصين اليوم اكبر دائن للولايات المتحده الامريكية في ٢٠٠٨ بفضل امتلاكها الاحتياطي دولار كبيراً يدين يفوقة الترليون دولار ...

وبرغم هذه المعطيات فإنها لا تعطي دلالة على أن الاقتصاد الصيني لا يواجه تحديات حقيقية وكبيرة ، أرتفاع عدد السكان ونقص الموارد الطبيعية ، التلوث ، أمدادات الطاقة المنافسة المحتدمة في الأسواق ، بألاضافة إلى الحواجز التجارية الأميركية، هذه من شأنها أن تحد من عنفوان النمو الاقتصادي فيها ، الأمر الذي يدفع الصين إلى اعتماد سياسة ترويض المتنافسين والتعايش مع هذه الأوضاع (الأحكام) توافر الفرصة المناسبة ،

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث بمجموعة اسئلة هي :

١- ظل صانع القرار الصيني يعتمد باستمرار على المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية .

٢- الى أي مدى تظل الصين توظف العامل الاقتصادي استراتيجياً في علاقاتها الدولية .

٣- ما تأثير صعود الحمائية الجديدة على دور العامل الاقتصادي للصين .

فرضية البحث : يركز البحث على فرضية مفادها الآتي : (يعد العامل الاقتصادي مفتاح القوة الصينية والمسند الرئيس لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، وما تتطلبه مصالحها الوطنية العليا بعد عام ٢٠٠٨ ، لكي تبلغ مستوى العالمية لكي تساهم بقوة في رسم خرائط العالم) .

هيكلية البحث : تضمن ... خمس مطالب رئيسية وتناول كل مطلب عى الانحو الاتي :.

المطلب الاول : الاطار النظري للمتغير الاقتصادي والسياسية الخارجية

المطلب الثاني : القدرات الاقتصادية الصينية .

المطلب الثالث : القروض والمنح والمساعدات .

المطلب الرابع : التوظيف الاقتصادي الصيني في العلاقات الثنائية .

المطلب الخامس : التوظيف الاقتصادي الصيني على صعيد متعدد الاطراف .

المطلب الأول : الإطار النظري للمتغير الاقتصادي والسياسة الخارجية

أولا : الدلالة الفكرية والنظرية للمتغير الاقتصادي

يعرف المتغير الاقتصادي أية ظاهرة اقتصادية ، فهي قابلة للتغير زيادة أو نقصاناً ، كالدخل القومي والاستهلاك القومي والسعر والادخار والاستثمار والعرض والطلب .

ويتميز المتغير الاقتصادي بأهمية كبيرة ، كون الاقتصاد القوي يوفر أسس ممكنة لمؤسسة عسكرية قوية ، وهنالك علاقة وطيدة بين تعاظم القدرة الاقتصادية ومكانة الدولة في النظام الدولي ، إذ يؤدي هذا المتغير دورا بارزا في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية ، كما أن الاقتصاد القوي ، يكون له أثر واضح في تحديد حركة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي، ويسهم في تحقيق تقدم في مختلف نواحي الحياة العامة ، سواء كانت العسكرية منها أو الاجتماعية والسياسية ، وصولا إلى الثقافية ، أي أن الاقتصاد الحامل لمظاهر قوة ذاتية مستدامة ، من شأنه أن يخفض من تبعيتها للدول الأخرى ، ويمكن تلمس أثر المتغير الاقتصادي من خلال ثلاثة عناصر[1]:

١- المصادر الطبيعية : تدخل المصادر الطبيعية كعنصر مهم في تقرير السياسة الخارجية، حيث تلجأ لسد النقص في مواردها ، وتكن الدول الغنية بالموارد الطبيعية مستقلة في قرارها، وتكون لديها المقدرة على ايجاد مساحة واسعة لها في النظام الدولي ، سواء في وقت السلم أو الحرب .

٢- النمو الاقتصادي : يسهم النمو الاقتصادي المرتفع ايجابا في عملة التنمية ، وعلى كافة الصعيد السياسية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية ، ويعزز من قدرتها على

الحركة في البيئة الدولية، ويعطيها القدرة على التفاعل مع الدول المتقدمة، مما يمكنها استثمار ذلك في خدمة مصالحها السياسية على الصعيد الخارجي.

٣- الاعتمادية المتبادلة والتنمية الاقتصادية : ويقصد بها أن أية دولة لا يمكن أن تنعزل عن البيئة الدولية، ولا يمكن لها أن تكتفي داخلية ، فهي بحاجة إلى الأسواق لتصدير سلعها، واستيراد ما تحتاج له من سلع أو مواد أولية. أو تقنيات، وهذا ما يعرف بالاعتمادية المتبادلة.

وهذه الخاصية أحد الخصائص الاقتصادية المعاصرة، وهي في بعض الأحيان غير متوازنة بين دول العالم، مما يخلق حالة من التبعية الاقتصادية، كما هو حاصل بين دول الجنوب والشمال. من المهم الاشارة إلى أن التطور التكنولوجي له دور فاعل في تفعيل المتغير الاقتصادي ، حيث أن المعرفة أصبحت أحد أدوات رأس المال لما لها من تأثير على وسائل الانتاج .

لهذا يصعب الفصل بين الاقتصاد والسياسة من خلال أثر المتغير الاقتصادي على السياسة لما للاقتصاد من أهمية في رسم صورة الدولة ومكانتها الدولية[٢]، يرى البعض أن الحالة الاقتصادية للدولة تسهم في تحديد أهداف السياسة الخارجية، في حين يرى آخرون أن دور المتغير الاقتصادي يقتصر على دعم تنفيذ السياسة الخارجية[٣].

ثانيا: المفهوم النظري للسياسة الخارجية

يحظا مفهوم السياسة الخارجية باهتمام واسع من قبل المفكرين والأكاديميين، وكذلك النخب الحاكمة، وهذا الاهتمام بالسياسة الخارجية جعلها مقترنة بإطار نظري، يحدد أسلوب ممارستها ويبعدها عن الأسلوب الارتجالي، غير أن غياب الإطار النظري الثابت، جعل من مفهوم السياسة الخارجية من أكثر مجلات السياسة تباينة، ولم يتفق الباحثون على تعريف موحد للسياسة الخارجية واختلاف مناهج دراستها، مما أدى اختلاف في تحديد مدلولاتها وأبعادها ومناهج دراستها.

بيد أن تطورت السياسة بعد الحرب العالمية الثانية تطورت إلى علم متعدد الأبعاد منها الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، نتيجة لتعد وتحدد الأطر المتعاملة بالسياسة الخارجية، وخصوصا بروز السياسة الخارجية متعددة الأطراف، سواء في أطار الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية.

نتيجة لما تقدم نجد من الصعب إقرار تعريف محدد للسياسة الخارجية نتيجة طبيعتها المعقدة، كونها تنتمي إلى بيئات متعددة وطنية، وإقليمية ودولية، والطبيعة المتغيرة للسياسة الخارجية.

بسبب ارتباطها بالتفاعلات الدولية، كما أن مكانة الدولة سواء كانت العسكرية أو الاقتصادية مباشرة على أجندة مصالحها، وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.

لهذا عرفت السياسة الخارجية من قبل (**F.A.Reynolds**)، بأنها تتضمن نطاق الأفعال التي تتخذ من لدن مؤسسات حكومة دولة ما، بإزاء غيرها من الدول[٤].

ويمكن تعريف السياسة الخارجية على أنها السلوك السياسي (الفعل)، الذي تقوم الوحدات السياسية خارج حدودها الإقليمية[٥]. وتعرف كذلك على أنها : بأنها مجموعة الأهداف والقيم والوسائل التي تنتهجها الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى ، منفردة أو مجتمعة أو مع كيان أخر، في سبيل تحقيق أهداف الدولة العليا ومصالحها[٦].

ومن المهم القول أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية ، حيث أن وجود سياسة داخلية قوية وناجحة ، ينعكس على مدى نجاح السياسة الخارجية ، والعكس صحيح حيث أن أي فشل في السياسة الداخلية ، ينعكم من خلال صورة خارجية ضعيفة للدولة، ويؤدي إلى ضعف في أدوات السياسة الخارجية وبالتالي فشلها. ومن هنا يتبين صعوبة الفصل بين السياستين الخارجية والداخلية. ويجدر القول أن من أهم أهداف السياسة الخارجي، هو حماية والدفاع عن مصالح البلد، وهذا له تأثير مباشر على أهداف السياسة الداخلية[٧].

ويمكن وصف السياسة الخارجية على أنها النشاط الخارجي للدولة اتجاه الدول الأخرى والمؤسسات والمنظمات الدولية ، ويكون الهدف منها حماية سيادة الدولة وأمنها ورعاية مصالحها الاقتصادية، وهي تؤثر على مختلف مناحي الحياة الامنية والعسكرية والاقتصادية، وتوجيه السياسة الخارجية وتنفيذها من صميم اختصاصات قيادة الدولة والمؤسسة السياسية، ويسهم في رسم السياسة الخارجية عوامل منها، طبيعة نظام الدولة السياسي ووضعها الداخلي، وقوتها العسكرية وموقعها الجغرافي ومتانة اقتصادها، ووفرة الموارد الطبيعية وعدد السكان، وطبيعة التركيبة السكانية، فضلا عن التركيبة الثقافية والتاريخية[٨].

ومن التعاريف العديدة لمفهوم السياسة الخارجية، نجد بأن الاختلاف في فهم السياسة الخارجية، مبناه ثلاثة عوامل هي

أ- النظام الدولي

ب- الدولة

ت- الفرد

وعليه فمنهم من يرى أن السياسة الخارجية من يراها تابعة للنظام الدولي، وإن السياسة الخارجية تمثل رد فعل على النظام السياسي الدولي، في حين يرى بعضهم أن السياسة الخارجية تمثل حالة تفاعل بينها وبين النظام الدولي، أي أنها تنشئ نتيجة ترابط المدخلات الخارجية والداخلية، أو بمعنى أنها عملية متبادلة ذات اتجاهين للتفاعل. فيما ترى مجموعة ثالثة أن السياسة الخارجية نتاج لقرار الدولة، أي أن الدولة المحدد الوحيد للسياسة الخارجية . وعليه يمكن القول أن السياسة الخارجية اليوم هي نتاج تفاعل المجموعات الثلاثة السابقة، فنتيجة للتطور التكنولوجي وخصوصا في وسائل الاتصال وتداخل المصالح الدولية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، مما يجعل من الصعب عزل الأهداف عن بعضها بعض، بعيدا عن الفعل ورد الفعل[٩].

ثالثا : ادوات السياسة الخارجية

يقصد بأدوات السياسة الخارجية الوسائل والمهارات ، التي تعتمدها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية ، وقد تطورت تلك الأدوات مع مرور الزمن ، لتصبح أكثر اقتراب من الجماهير ، فبعد أن كانت محصورة في ثلاث محاور رئيسة هي : الدبلوماسية والاقتصاد والقوة العسكرية ، لتتطور فتشمل الإعلام والقوة الناعمة والمساعدات وغيرها .

١- الدبلوماسية: وهي المهارات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ سياستها الخارجية ، ويرى الروس أنها وسيلة تقنية لتنفيذ السياسة الخارجية[١٠]، في حين عرف الروس الدبلوماسية بأنها فن ادارة المفاوضات[١١]، ومن الناحية العملية فالدبلوماسية وسيلة لإقامة علاقات مع الدول الأخرى من خلال إرسال مندوبين ، أو ممثلين يعرفون بالدبلوماسيين والدبلوماسية اليوم ، تصنف على أربع مستويات هي الثنائية (وهي أقدم أشكال الدبلوماسية)، والمتعددة ودبلوماسية المؤتمرات ودبلوماسية القمة .

٢- الوسائل الاقتصادية : ويقصد بها الانشطة ذات الطابع الاقتصادي، التي تستخدمها الدول – للتأثير في سلوك الدول الأخرى ، بما ينسجم وسياستها الخارجية ، وتشمل الموارد الطبيعية وحجم مشاركتها في التجارة الدولية ، والديون والمساعدات والمقاطعة والعقوبات الدولية[١٢].

ويمكن تقسيم الوسائل الاقتصادية حسب رؤية أخر إلى عاملين مختلفين هما :

أ- المعونات الخارجية : وهذا محصور في الدول الغنية والقوية إزاء الدول الفقيرة والضعيفة لخلق حالة من التبعية .

ب- العقوبات الاقتصادية : متمثلة بفرض عقوبات أو حصار اقتصادي ، من قبل دولة على دولة أخرى ، بشكل فردي أو من مجموعة دول على دولة واحدة[١٣].

٣- الادوات الإعلامية : وتسمى كذلك بالوسائل الدعائية ، وهي تعد من أهم أدوات السياسة الخارجية ، والتي تطورت بشكل كبير نتيجة ثورة الاتصالات وانتشارها على

نطاق واسع ، ومنحت تلك الوسيلة قوة كبيرة ومؤثرة وعلى نطاق عالمي ، ومنها : الصحافة والقنوات الفضائية والانترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي والدعاية والحرب النفسية ، وهي تستخدم في شرح وجهات نظر الدول وسياستها الخارجية ، وتعمل على تسهيل تلقي الأيديولوجيات من قبل الأطراف المستهدفة في السياسة الخارجية ، وتغير سلوكها وكسب الدعم الداخلي والخارجي[١٤].

٤- الوسائل العسكرية : وتشمل استخدام القوة في الحرب أو التدخل العسكري أو المناورات العسكرية ، والتلويح باستخدام القوة العسكرية واستعراض القوة العسكرية، وكذلك المساعدات العسكرية . وكل تلك المظاهر تعطي انطباع عن قوة الدولة ، مما يحمل الدول الأخرى للاستجابة المطالب تلك الدولة ، والتكيف معها[١٥].

لذلك فأن صياغة السياسة الخارجية يتطلب عدة عمليات للتعامل مع المتغيرات الدولية، وهي نتاج محددات السياسة الخارجية ، وتعد عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، من أهم العمليات التي تتضمنها السياسة الخارجية ، كما أنها تعد الأكثر أهمية نتيجة ، لما يترتب عليها من أيجابيات أو سلبيات . كما أن صياغة السياسة الخارجية تتطلب تحديد الأهداف لها لتلك السياسة ، التي لابد أن ترتبط بالمصلحة الوطنية ، والمقصود بها المصلحة العامة للشعب .

المطلب الثاني :- القدرات الاقتصادية الصينية

اصبح الاقتصاد الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة .

وقد تفوق على الاقتصاد الياباني بناتج محلي يقدر ب ١٠.٤ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠١٤. مما جعله أسرع اقتصاد عالمي من حيث النمو في الثلاثين عام السابقة ، حيث بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٧ ، ٣ % ، وتعد الصين أكبر دولة مصدرة وثاني أكبر دولة مستوردة[١٦].

جدول (١) أكبر الاقتصادات في العالم عام ٢٠١٨

(تريليون دولار)

الدولة	امريكا	الصين	اليابان	المانيا	بريطانيا	فرنسا
حجم الناتج	٢٠.٥	١٣.٤	٥.٠٧	٤.٠٢	٢.٨	٢.٧
الدولة	الهند	ايطاليا	برازيل	كندا	كوريا	روسيا
حجم الناتج	٢.٦	٢.٠٨	١.٩	١.٧	١.٦	١.٥

المصدر : صندوق النقد الدولي

وتعتمد الصين الخطة الخمسية الثالثة عشر للمدة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ، التي تسعى من خلالها تنشيط اقتصادها واستدامة نموها الاقتصادي ، ونجاح هذه الخطة مهم للصين لتجنب الركود الذي يعيق تحولها إلى دولة ذات دخل فوق المتوسط . إذ تخطط الصين لمضاعفة معدل الدخل قياسا بالعام ٢٠١٠ ، ورفع معدل تغطية التأمين الصحي ، وزيادة خطوط السكك الحديدية السريعة[١٧]، وبناء خمسين مطاراً ، وخفض نسبة التلوث ٣٥% ، وربط ٩٨ % من القرى بشبكة الإنترنت السريعة ، فضلا عن خفض نسبة الفقر في الريف ، وخلق ٥٠ مليون وظيفة جديدة في المدن ، وتقديم الدعم والتركيز على المشاريع الصغيرة .

تعد الصين اليوم أكبر دولة صناعية حيث يبلغ نصيبها ٢٢ % من الانتاج الصناعي العالمي ، حيث استطاعت الصين خلال ال ٣٥ سنة الماضية من التحول إلى دولة صناعية ، في حين احتاجت الولايات المتحدة لقرن من الزمن واليابان إلى قرنين[١٨].

والصين اليوم محرك الاقتصاد العالمي الأول ، وتشهد الصين نمو اقتصادي معتدل ، حيث بلغ معدل النمو ٦.٥% في العام ٢٠١٨ ، بعد أن كان ٦.٩ % في العام ٢٠١٧ ، ويتوقع أن ينخفض معدل النمو في عام ٢٠١٨ إلى ٢.٦ %.

(جدول ٢) إجمالي الناتج الوطني ومعدل النمو للصين للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٧

(تريليون دولار)

العام	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
صافي الانتاج	٤.٥	٥.١١	٦.١	٧.٥	٨.٥	٩.٦	١٠.٤	١١.٠٦	١١.١٩	١٢.٢٣
نسبة النمو%	٩.٦	٩.٤	١٠.٦	٩.٥	٧.٨	٧.٧	٧.٢	٩.٩	٦.٧	٦.٩

Source: https://data.worldbank.org/country/china , the world bank group , data , china

يجد المتتبع لاقتصاد الصيني اليوم أن النمو الاقتصادي الصيني ، يمر بحالة تباطؤ وخصوصا في السنوات العشر الأخيرة ، مقارنة بالسنوات ال ٣٥ التي سبقتها ، ويعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض الطلب الخارجي ، ومهما كان السبب فأن الوضع الجديد المتمثل بتباطؤ النمو ، سمي بالوضع الطبيعي الجديد الذي جاء كرد على الإفراط في الصناعة ، في قطاعات مثل صناعة الصلب على حساب قطاعات أخرى ، وخصوصا القطاع العقاري ، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ الاستثمار الداخلي الذي يحتاج الى رفع الاستهلاك الداخلي . فضلا عن ذلك فأن ارتفاع[١٩].

كلفة اليد العاملة ، وارتفاع سعر صرف اليوان مقابل الدولار ، الذي أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الصينية ، كنتيجة لسياسة تحفيز الطلب.

تستمر الصين في عملية اصلاح الاقتصاد من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص، ومواصلة الجهود من أجل اصلاح الشركات الحكومية ، وتعزيز التنافسية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي ، توسيع نطاق الخدمات المالية ، ورفع نسبة مشاركة الدولة في قطاع المصارف ، فضلا عن اصلاحات في قطاع الطاقة والتشجيع على خفض الاستهلاك[٢٠].

وفي مجال السياسة النقدية شرع مصرف الشعب الصيني (المصرف المركزي) منذ عام ٢٠١٩ ، في سياسة نقدية تهدف لتحقيق المصداقية في ادارة السيولة ، متخذ عدد من

الاجراءات منها تسهيل الاقراض لتعزيز توزيع رأس المال ، مع اعتماد سعر فائدة منخفض . مع اعتماد نظام السعر الصرف يستخدم سلة من العملات ، لضمان التكيف مع تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية[٢١].

في مجال التبادل التجاري ورغم أنخفاض الواردات والصادرات من (٣٥,٥- ١ ، ٢ ٣ %) لعامي ٢٠١٥ – ٢٠١٩ من صافي الناتج المحلي غير أن نسبة السلع الصناعية المصدرة ارتفعت الى ٩٣.٧% الأمر الذي يعوض النقص في الصادرات[٢٢].

تسعى الصين بحملة إصلاحات لإعادة التوازن للاقتصاد لتحقيق هدف مضاعفة إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٠ ، بالإضافة إلى إكمال مسار الإصلاحات الهيكلية فقد قلصت الإدارات التابعة لسلطة مجلس الدولة ، في محاولة لتقليص الروتين وتنظيم الإدارة ، كما تخوض معركة ضد الفساد[٢٣].

تعد الصين واحدة من أكبر الدول في العالم المستقبلة للاستثمار ، ويعد قطاع التصنيع والخدمات وتجارة الجملة أهم القطاعات المستقبلة للاستثمار . كما تتمتع الصين بقدرات استثمارية كبيرة ، مما جعلها أحد أكبر المستثمرين في العالم ، وفي هذا المجال تستمر الصين بتباع سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية ، وخصوصا تلك التي تهدف إلى شراكة مع الشركات والجهات الصينية[٢٤].

وتبنت الصين خطة للتصنيع حتى عام ٢٠٢٥ ، بهدف مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد في الريف والمدن ، حيث يتوجب عليها أن تحافظ على معدل نمو اقتصادي بين المرتفع والمتوسط ، حيث تعتمد في هذا المجال على الطلب المحلي ، نتيجة لتراجع معدل الطلب الخارجي . وفي هذا المجال نجحت الصين في رفع عدد الطبقة المتوسطة التي تعد الأكبر في العالم ، حيث تبلغ ٤٠٠ مليون نسمة ، وازدياد عدد هذه الطبقة يسهم في ارتفاع الاستهلاك الداخلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[٢٥].

ارتفع الناتج الصناعي الصيني في ٢٠١٧ وتسارع الطلب ليسجل الإنتاج أعلى مستوى في ست سنوات ، ليكون دفعة قوية للصناعات الصينية ، حيث أن نمو الإنتاج جاء الأسرع منذ ٢٠١١[٢٦].

اهتمت الصين برفع الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في زيادة عوائد الاستثمار ، الأمر الذي انعكس على الحفاظ على مستوى نمو مستمر، أسوة بالتجربة الغربية المتقدمة تقنية ، وخصوصا في القطاع العسكري[٢٧].

اعلن صندوق النقد الدولي اليوان الصيني لسلة العملات المعتمدة بجانب كل من الدولار عام ٢٠١٦، اليورو، الين، الجنيه الإسترليني، اعتبر مصرف الشعب الصيني المركزي أن هذا الاجراء جاء كنتيجة لفتح قطاع الصين المالي وسيسهم في انفتاح قطاعها المالي، وتعزز إسهاماتها في النظام المالي العالمي، وأنعكاس للدور الكبير الذي تقوم به في التجارة العالمية ، والزيادة الكبيرة في استخدام اليوان الصيني، وتداوله على المستوى الدولي ومنحه مكانة عالمية كعملة احتياطية[٢٨].

المطلب الثالث: القروض والمنح والمساعدات

تعد الصين نموذجا في استخدام القوة الناعمة ، وخصوصا في أفريقيا من خلال المراكز الثقافية المختلفة . وتعد القوة الناعمة طريقة للجذب والاقناع دون اكراه ، وهو تعبير عن التأثير في الرأي العام وتغيره ، وفرض النفوذ من خلال الدبلوماسية والمساعدات ، وتوظيف الأدب والثقافة والفنون .

وتطرح الصين نفسها عبر معاهد متخصصة لتعليم اللغة الصينية ، مثال معهد كونفوشيوس ، ومن خلال الاستثمارات والشركات والمنتجات الصينية والمساعدات ، التي تقدمها البعض الدول ، والتي تعد عنصر مهم في تجسيد القوة الناعمة ، والتنافس مع الدول التي تستخدمها ، بما يعود بالنفع على الطرفين المقدم والمستفيد[٢٩].

ونتيجة للنمو الاقتصادي الذي شهدته الصين ارتفع تمويل المساعدات الخارجية ، بنسبة، ٢٩.٤% خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ ، كما نظمت الصين مجموعات

للتشاور بين الدول المتلقية للمساعدات ، لغرض تقيم تلك المساعدات وتبادل الخبرة في مجال الاستفادة منها . وتعتمد الصين على أسس في سياستها للمساعدات تتمثل فيما يلي :

١. دعم الدول التنمية قدرتها الذاتية وتشجيع التنمية المستدامة المستقلة ، من خلال الاهتمام بالموارد البشرية والبنية التحتية واستغلال الموارد المحلية .

٢. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، أو السعي لفرض شروط سياسية ، أو استخدام القروض والمساعدات للحصول على مزايا سياسية ، واعتماد مبدأ المنفعة والمصالح المتبادلة ، فض عن تغليب المصلحة الوطنية لتلك الدول والمساواة بينها .

٣. العمل على تقديم مساعدات تتلائم مع مصالح الدول المستفيدة وقدرتها الوطنية واحتياجاتها . وتتخذ المساعدات الخارجية الصينية ثلاثة أشكال هي :

أولا : المنح : ويكون مصدرها من الدولة ومجانية ، حيث تستخدم لمساعدة الدول على بناء مستشفيات ومدارس ومساكن ، ومشاريع بنى تحتية وتنمية الموارد البشرية والمساعدات الإنسانية والطارئة[٣٠].

ثانيا : القروض بدون فوائد : يكون مصدر القروض بدون فوائد من الدولة ايضاً ، وتصل مدتها الى ٢٠ عام بشروط سداد ميسرة وتستخدم في مشروعات الغرض منها تحسين مستوى المعيشة . ثالثا : القروض الامتيازية : تمنح القروض الامتيازية من خلال مصرف الاستيراد والتصدير الصيني وبفائدة منخفضة وبفترة سداد تتراوح بين ١٥–٢٠ عام وتستخدم في مشروعات منتجة و ينا تحتية متوسطة الحجم وبناء المصانع ، قدمت الصين عام ٢٠٠٩ قروضا امتيازية لـــ٧٦ دولة كان اغلبها لدول نامية من أجل تطوير البنى التحتية .

وتدرك الصين حجم التغير الذي حصل في بنية النظام الدولي ، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، والتخلص من قيود القطبية الثنائية التي كانت تكبلها من خلال الهيمنة على

العالم ، نتيجة التعاون الأمريكي السوفياتي ، وتجلى ذلك من خلال رغبة الصين في حماية تجربة الاصلاح ، ودفعها إلى الامام والسعي لمزيد من الانفتاح ، لأخذ مكانة في النظام الدولي تليق بقوة عظمى ، ونتيجة لذلك الادراك والتغير الناتج عنه ، نجد أن دور العامل الأيديولوجي ودوره في رسم السياسة الخارجية ، قد أنحسر إزاء مقتضيات المصلحة الوطنية[٣١].

ويمكن القول أن الصين ترتكز في سياستها الخارجية على ثلاثة أهداف استراتيجية، هي:

أ- ادامة زخم النمو الاقتصادي .

ب- ضمان أمن الصين واستقلالها .

ت- تحقيق مكانة ووزن سياسي يليق بالصين كدولة عظمى .

المطلب الرابع : التوظيف الاقتصادي الصيني في العلاقات الثنائية

يمثل المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني نقله محورية في السياسة الخارجية الصيني ، وهو يمثل نهاية عهد الأيدلوجية الثورية والعزلة التي صاحبتها ، وبداية عصر الانفتاح[٣٢]، غير أن الصين تلتزم بثوابت في سياستها الخارجية ، بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي ، التي طرحتها عام ١٩٥٤ في باندونغ مع الهند وماينمار ، وهي :

أ- الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي

ب- عدم الاعتداء المتبادل

ت- عدم التدخل في الشؤون الداخلية بصورة متبادلة

ث- المساواة والمنفعة المتبادلة

ج- والتعايش السلمي .

تعد الأولوية الاقتصادية كأحد ثوابت السياسة الخارجية الصينية ، وتتقدم على الأولوية الأمنية والعسكرية اليوم، سعيا إلى تحقيق هدف الصين الاستراتيجي في اتمام عملية التحديث حتى ٢٠٥٠، تنتهج الصين استراتيجية بناء العلاقات اعتمادا على المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة، وسعي الصين إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية .

أوجدت الصين دورا محوريا في المجال الاقتصادي الأسيوي ، أذ اتبعت الصين استراتيجية على الصعيد الاسيوي ، تستند الى التعاون الاقتصادي بدلا من التنافس والمواجهة ، وتهدف كذلك إلى خلق مناخ إقليمي ودولي سلمي ومستقر ، يتيح لها التفرغ لمشاكلها الداخلية ، ويرفع نموها ويسهل تدفق الاستثمار والتبادل التجاري مع شركائها . وفيما يلي نلخص أهم العلاقات الخارجية الصينية في المجال الثنائي انطلاقا من آسيا[٣٣]:

١- العلاقات الصينية الروسية، تشهد العلاقات الصينية الروسية تقارب في عدد من القضايا العسكري، وعلى صعيد التنسيق السياسي والدبلوماسي والتعاون التجاري والاقتصادي، ويأتي هذا التعاون في أطار مواجهة والحد من النفوذ الأمريكي، والسعي إلى اخراج النظام العالمي من القطبية الواحدة الأمريكية، وايقاف توسع حلف الناتو شرقا[٣٤] وفي العام ٢٠٠١ وقع البلدان معاهدة حسن الجوار والتعاون ، حتى جاء العام ٢٠٠٨ ليشهد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين.

تتفق النظرة الصينية والروسية إزاء الهيمنة الأمريكية، أذ تتقارب وجهات النظر في الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن خصوصا، للحد من هيمنة الولايات المتحدة على المجلس، وتعزيز دور الأمم المتحدة في حل النزاعات بالطرق السلمية، والحد من انتشار الأسلحة النووية . يضاف إلى ذلك التنسيق الأمني بينهما في منطقة آسيا للتصدي للإرهاب وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة .

إذ يرى كثير من الباحثين أن العلاقات بين الصين وروسيا والولايات المتحدة ، تشبه اضلاع المثلث أذ أن الروس يمتلكون القوة المماثلة للولايات المتحدة، غير أنهم ليس لديهم القدرة التنافسية إزاء اقتصاد الولايات المتحدة ، في حين أن الصين لديها القدرة التنافسية، إزاء الولايات المتحدة وينقصها القوة العسكرية، ومن هنا تنبع أهمية العلاقات الصينية الروسية في الوقت الحاضر[٣٥].

وتواجه العلاقات الصينية الروسية عدد من نقاط الضعف ، منها الحساسية الروسية من الصعود الصيني ، والاعتراض الصيني على الدعم الروسي العسكري للهند ، وتزويدها بقدرات عسكرية متقدمة لا تحصل عليها الصين ، وهنالك مخاوف صينية متزايدة من محاولات روسيا ، للحد من وصول الصين إلى مصادر الطاقة[٣٦] .

٢- العلاقات الصينية الهندية : شهدت العلاقات الصينية الهندية تذبذب في مستواها ، فمنذ اعتراف الهند بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ ، مثل ذلك نقطة انطلاق بين البلدين غير أن نزاع الصين والهند عام ١٩٥٩ حول إقليم التبت ، الذي تعده الصين جزء منها الذي تطور إلى اندلاع الحرب الصينية الهندية عام ١٩٦٢ ، وقد شهدت العلاقات بين البلدين هدوء منذ ١٩٧٩ ولغاية ١٩٩٨ ، عندما قامت الهند بتجارب نووية الأمر الذي رفع التوتر بين البلدين ، نتيجة تخوف الصين من الطموحات الهندية يضاف إلى ذلك الدعم الأمريكي للهند ، قابله قيام الصين بدعم باكستان العدو اللدود للهند ، اضافة إلى بنغلاديش والنيبال وسيرلانكا[٣٧].

ويجمع الصين والهند اليوم سمتين الأولى هي حجم السكان ، والثانية سرعة النمو وحجم أسهمها في أجمالي الناتج العالمي ، فيما شهد حجم التبادل التجاري بين الصين والهند ، ارتفاعا بلغ ٨٤,٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٧ ، بارتفاع نسبته ٢٠.٣% عن عام ٢٠١٦. ويتوقع أن يبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والهند ، ربما يبلغ قريبا ١٠٠ مليار دولار[٣٨].

في حين بلغ حجم الاستثمارات الصينية في الهند أكثر من ١٣ مليارات دولار أمريكي في مجال الاستثمار عام ٢٠٠٦ ، وتبذل الصين جهودة لتطوير العلاقة مع الهند سياسية واقتصادية وعسكرية ، وتسعى الهند في الاتجاه نفسه ، غير أن تطور العلاقات الأميركية – الهندية في المجال الأمني ينعكس على العلاقات الهندية الصينية بالسلب[٣٩].

٣- العلاقات الصينية اليابانية : تمثل العلاقات بين الصين واليابان نقطة أساسية في مجال السياسة الخارجية الصينية ، ويمكن عدها العلاقة الثنائية الأصعب بالنسبة للصين ،

لما تحتويه من نقاط قوة ونقاط ضعف ، أذ أن اليابان تمثل منافس قوي للصين في المجال السياسي والاقتصادي ، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي ، لا سيما المنافسة . السياسية والاقتصادية بين البلدين على الزعامة في قارة آسيا ، وترى اليابان أن علاقتها بالصين واحدة من أهم علاقاتها مع جيرانها نظرا للمصالح المشتركة ، ويمكن تلخيص القضايا العالقة بين البلدين بما يلي :

أ- قضية جزر دياويو أو سينكاكو (حسب التسمية اليابانية) ، التي تدعي تايوان بها ، وتقع في بحر الصين الشرقي ، وتضم جزيرة دياويو وجزيرة تشيوي وجزيرة هوانغوي ، وعدد من الجزر الصغيرة . وتتمحور قضية هذه الجز كونها أصلا جزء من تايوان ، التي لا تعترف بها الصين كدولة مستقلة ، وتعدها جزء منها .

بالتعاون الأمني والعسكري بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاق عام ٢٠١٥ ، نتيجة لتنام للقوة العسكرية الصينية ، ورغبة اليابان بأداء دور عسكري أوسع على الصعيد الاقليمي[٤٠].

ت- قضية التعويضات عن الاحتلال الياباني للصين ، إذ عبرت اليابان خلال المفاوضات عن رغبتها بتطبيع العلاقات الصينية اليابانية ، مبدية أسفها عن الحرب التي عانى منها الشعب الصيني . ونتيجة لذلك تخلت الحكومة الصينية عن مطالبتها بتلك التعويضات . وضمنت ذلك في البيان المشترك الصيني الياباني في عام ١٩٧٢.

تعتمد الصين على التعاون الاقتصادي والابتعاد عن التنافس الاستراتيجي والمواجهة مع جيرانها. وكان الهدف من ذلك هو الحفاظ على مناخ إقليمي ودولي سلمي ومستقر ، يسمح لها بالتركيز على مشاكلها الداخلية ومواصلة نموها الاقتصادي ، ويسمح أيضا بتدفق رؤوس الأموال والسلع بينها وبين شركائها ، وهكذا خلقت الصين مجالا اقتصاديا تقوم فيه ، بالدور المحوري[٤١].

وتعد العلاقة الاقتصادية بين الصين واليابان متداخلة بقوة في مجالات الاستيراد والتصدير والاستثمار . إذ تستورد الصين المنتجات نصف المصنعة والمعدات عالية

التكنولوجيا ، التي يعتمد عليها قطاعها الصناعي في تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية في أوروبا والولايات المتحدة . في المقابل قامت الشركات اليابانية والتي يزيد عددها عن ٢٣ الف شركة، بنقل الصناعات التي تتطلب أيدي عاملة (كثيفة العمل) إلى الصين ، مما أسهم في ابقاء قدرة الاقتصاد الياباني التنافسية . في حين تعتمد اليابان على السوق الصيني الكبير الصادرات اليابانية[٤٢].

٤- قضية تايوان : تقع تايوان في شرق آسيا بين مضيق تايوان وبحر شرق الصين وبحر الفلبين وبحر جنوب الصين ، وتبعد تايوان ١٤٠كم عن البر الصيني ، تبلغ مساحتها ٣٦,١٩٧ كم ٢ ، عدد سكانها ٢٣,٣٥٧ مليون نسمة (٢٠٢٠)[٤٣]. وأثناء احتلال اليابان للصين للمدة ١٩٣٧- ١٩٤٥ تحالف حزب الكومينتانغ شيانغ كاي شبك (١٨٨٦-١٩٧٥) مع الحزب الشيوعي الصيني المقاومة الاحتلال الياباني . بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستسلام اليابان عام ١٩٤٥ اندلعت الحرب الأهلية بين الحكومة الصينية ، أو ما يعرف بالحكومة الوطنية والحزب الشيوعي الصيني ، والتي استمرت ثلاث سنوات ، وانتهت عام ١٩٤٩ بانتصار الحزب الشيوعي وتأسيس جمهورية الصين الشعبية ، وانسحب العسكريين والإداريين من حزب الكومينتانغ إلى تايوان[٤٤].

وآنذاك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم المادي والعسكري لحكومة تايوان ، ووقعت معها عام ١٩٥٤ معاهدة للدفاع المشترك ، ووضعتها تحت حمايتها . وفي ١٩٥٧ قام الأسطول السابع الأمريكي بانزال عسكري على تايوان . وبهذا أدت السياسة الأمريكية المتمثلة في مواصلة دعم تايوان ، إلى مجابهة شديدة وطويلة في منطقة مضيق تايوان ، لتشكل قضية تايوان معضلة سياسية بين الصين والولايات المتحدة . برغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت القرار ٢٧٥٨ عام ١٩٧١ ، ادى الى استعادة بكين مقعد الصين من تايوان في الأمم المتحدة . فيما زار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عام ١٩٧٢ ، وأصدرت الصين والولايات المتحدة بيانا اعترفت فيه الولايات المتحدة بوحدة الصين ، وألغت الاعتراف بتايوان ، وفي ١٩٧٨ قبلت

الحكومة الأمريكية بالمبادئ الثلاثة للحكومة الصينية ، لغرض إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، وهي قطع الولايات المتحدة علاقاتها مع تايوان ، إلغاء معاهدة الدفاع المشترك وسحب قواتها من تايوان[٤٥].

وتم اعلان العلاقات الدبلوماسية بين البلدين رسميا اعتبارا من الأول من كانون الثاني ١٩٧٩، وجاء في البيان الرسمي لإعلان العلاقات الدبلوماسية، إن الولايات المتحدة تعترف بحكومة جمهورية الصين الشعبية، كممثل رسمي ووحيد للصين، كما اعترفت الولايات المتحدة بوجود صين واحدة، وأن تايوان جزء منها .

يعد مبدأ الصين الواحدة حجر الأساس في علاقة الصين مع دول العالم ، وتبدي الصين مرونة في حل قضية تايوان، واستعدادها لمناقشة أية حلول تحت مبدأ الصين الواحدة ، ومن تلك الحلول منح تايوان حكما ذاتية ، ومشاركة أبناء تايوان في ادارة الصين ، وعدم ارسال قوات صينية إلى تايوان ، ومنح تايوان وضع دولي تحت مبدأ دولة واحدة بنظامين ، وأن الصين لن تستخدم القوة مع تايوان ، إلا في حالة أعلان الاستقلال والتدخل الخارجي[٤٦].

لقد نجحت السياسة الصينية إزاء تايوان ، من خلال خلق فرصة للتقارب ، توجت في اللقاء التاريخي في بكين بين ليان تشان زعيم حزب كومينتانغ ، والرئيس هو جينتاو زعيم الحزب الشيوعي الصيني ، وهو اللقاء الأول منذ عام ١٩٤٩ .

وفي عام ٢٠٠٨ ، تم توقيع سلسلة اتفاقات اقتصادية بين البلدين في مجال النقل الجوي والسياحة ، ليعقبه تم توقيع اتفاق إطار التعاون الاقتصادي في عام ٢٠١٠. ليعقب ذلك لقاء بين الرئيسي الصيني شي جين بينغ بالرئيس التايواني ما ينغ جو عام ٢٠١٥ في سنغافورة[٤٧].

٥- العلاقات الصينية الامريكية . نالت العلاقات الصينية الأمريكية اهتماما واسعا لدى المتصدين للشأن السياسي الدولي ، اذا تمثل الأولى دولة تتجه لأن تكون دولة عظمى اقتصادية وسياسية وعسكرية ، في حين تعد الثانية دولة عظمى أخذة بالتراجع

في قدرتها على النمو أو ربما قد استهلكت مرحلتها كقوة تاريخية كبيرة وسجل عام ٢٠١٨ مرور الذكرى الأربعين لتأسيس العلاقات بين الصين والولايات المتحدة ، وما يميز ذلك التاريخ ، أنه كانت الصين الدولة الأولى بالرعاية ، عندما جسد ريتشارد نيكسون هذه العلاقة ، في حين تتعرض الصين لمختلف الاجراءات الحمائية والعقوبات على يد دونالد ترامب في الذكرى الأربعين لقيام العلاقات الأميركية – الصينية[٤٨].

وتعد الولايات المتحدة الصين قوة ناهضة وصاحبة دور إقليمي وطموح عالمي ، وأنها تتخوف من صعودها ، لكونه يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي . في حين تؤكد الصين على ضرورة قيام عالم متعدد الأقطاب متوازن لا تهيمن عليه قوة متفردة . ومع ذلك تبقى علاقة الصين مع الولايات المتحدة خاضعة للمبادئ التي وضعها الرئيس (جيانغ زيمن) ، وهي :-

١- تعميق الثقة

٢- التقليل من حدة التوتر

٣- تطوير التعاون

4- عدم معاداة الولايات المتحدة[٤٩].

من المفارقات أن العولمة الاقتصادية والتكنولوجية قادت الولايات المتحدة والصين ، وكانت الدافع في التقارب بين البلدين ، مما دفع الصين إلى اتباع استراتيجيتها التنموية القائمه على الصناعة و التصدير ، نحو الأسواق الأمريكية التي تستقبل ٤٠ % من الصادرات الصينية ، مما جعل ميزان التبادل التجاري يميل بكفته نحو الصين بفائض يبلغ ١٠٠ مليار دولار[٥٠].

مع مجيء الرئيس دونالد ترامب إلى السلطة اخذت العلاقات بين البلدين بالتوتر ، نتيجة فرض ضرائب اضافية على ١٣٠٠ سلعة صينية في نيسان ٢٠١٨ ، تحت ذريعة انتهاك الصين للحقوق الفكرية للمنتجات الأمريكية ، ونتيجة لذلك فرضت الصين رسوم بنسبة ٢٥% على ١٣٠٠ أنوع من السلع الأمريكية التي تستوردها . وفي

شهر حزيران فشل الجانبان في تجنب حرب تجارية ، إذ فرضت واشنطن المزيد من الرسوم على البضائع الصينية بنسبة ٢٥ % ، والتي تصل قيمتها إلى خمسين مليار دولار أمريكي ، وتمثل ١٠ % من الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية[٥١].

وفي المقابل فرضت الصين الرسوم الجمركية على نحو ٦٥٩ من المنتجات الأمريكية ، تصل قيمتها إلى خمسين مليار دولار أمريكي ، وفي تموز فرضت الصين رسوم إضافية على ٥٤٥ منتجة أمريكية بقيمة ٣٤ مليار دولار أمريكي . مما دفع الولايات المتحدة الى فرض رسوماً جديدة وصلت إلى ٣٥ % على بضائع صينية بقيمة ستة عشر مليار دولار أمريكي ، لترد بعدها بكين بالمثل ، إذ أعلن أن القرار الصيني يدخل حيز التنفيذ حال تنفيذ واشنطن قرارها بفرض رسوم جمركية بنفس القيمة على بضائع صينية في ٢٣ أب ٢٠١٨[٥٢].

المطلب الخامس : التوظيف الاقتصادي الصيني على الصعيد متعدد الأطراف

أولا: مجموعة البريكس: تتكون مجموعة البريكس من الدول: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا، وتتميز تلك الدول بأن اقتصاداتها تعد الأسرع نموا بين اقتصاديات العالم[٥٣].

كان هدف دول المجموعة من أنشائها هو ايجاد هيكل اقتصادي ، يعمل بالضد من الهياكل الاقتصادية المهيمنة على الاقتصاد العالمي ، التي أنشأتها الدول الغربية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، المسيطر عليهم من الولايات المتحدة بالدرجة الأساس ، والتي أخذت تمثل رمز من رموز هيمنة القطب الواحد ، والتي تستخدم للهيمنة على الدول النامية والفقيرة[٥٤].

ثم تأتي أهمية المجموعة من الناحية الجيوسياسية ، إذ أن مساحة دولها مجتمعة تمثل ٢٦% من مساحة العالم ، في حين يشكل مجموع شعوبها ٤٦% من سكان العالم[٥٥]، بينما يبلغ

أجمالي ناتج دول البريكس ، ربع الناتج المحلي الإجمالي للعالم ، وباحتياط نقدي يزيد على ٤ ترليون دولار .

جرى التوافق على إنشاء مجموعة البريكس من قبل أربع دول هي الصين ، البرازيل ، روسيا ، الهند ، عام ٢٠٠٦ ، وعقدت أول قمة مستقلة في عام ٢٠٠٩ ، ثم انضمت جنوب افريقيا في عام ٢٠١٠ ، ليتحول اسم المجموعة الى بريكس . ولتتخذ المجموعة من مدينة شنغهاي مقرا لها وتكون رئاستها دورية لمدة سنة لكل دولة عضو . وأن بنك التنمية الذي أسسته المجموعة في مدينة شنغهاي عام ٢٠١٥ ، أحد أهم انجازات المجموعة في مجال تحجيم الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي[٥٦].

فيما تهدف المجموعة فضلا عن الأهداف السياسية ، المتمثلة باستحداث كتلة اقتصادية موازنة على مستوى الاقتصاد الدولي ، على إنهاء الأحادية القطبية التي تمكن الولايات المتحدة من الهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي ، مستفيدة من آليات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودورهما في اخضاع البلدان النامية .

والمجموعة تستفيد من وجود عضوين دائمين في مجلس الأمن ، بجانب تأسيس آليات بين دول المجموعة للاقتراض فيما بينها ، من خلال تأسيس بنك التنمية ، وهو ما سيوفر لهذا الدول أولا فرصة تمويل استثماراتها في البنية التحتية بأسعار فائدة منخفضة جدا ، وطول أجال سداد القروض ، ومن دون أية شروط فيما يخص سياسات الدول المقترضة، وهذا على خلاف اشتراطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، مما يمثل ضربة كبيرة للمؤسسات الكبرى للرأسمالية[٥٧].

ولا يمكن بأي حال عزل مساعي الصين عن استراتيجيتها ، في تبوء المكانة الدولية التي تنشدها، فهي تسعى لتكوين تكتل اقتصادي يهدف إلى أحداث توازن اقتصادي دولي، يشكل أحدى دعائم توجهاتها في الميدان الاقتصادي العالمي ، لا سيما وأنها جميعا دول غير غربية، ولم تكن يوما جزءا من الدول التي ساهمت بنهب العالم الثالث ، واسترقاق شعوبه . كما أن للصين غاية كبرى من خلال المجموعة ، تتمثل في بناء مجموعة صديقة

تستطيع مواجهة العالم الغربي عسكريا وسياسية واقتصادية ، كما أن الصين تسعى لتقديم نموذج اقتصادي رأسمالي ناجح خاضع لسيطرة الدولة ، والدليل على نجاحه ، هو معدل النمو الاقتصادي المرتفع للصين ، والذي أسهم في تحويل المجتمع الصيني من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي متطور ، ونجح في مواجهة الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨[٥٨].

ثانيا : طريق الحرير (مبادرة الحزام والطريق)

يرى الكثير من الباحثين أن الدور الصيني على وشك التحول إلى الدور الأول في العالم، بعد أفول الدور الأمريكي نتيجة المتغير الاقتصادي والعسكري ، كما أن الأهمية السياسية والاقتصادية لقارة آسيا ، أخذه في النمو لتحل محل قارة أوروبا كمركز للثروة ولقيادة الاقتصاد العالمي بعيدا عن الصراع الايديولوجي الذي اضطلعت به أوروبا زمن الحرب الباردة[٥٩].

فقد أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام ٢٠١٣ مبادرة (حزام واحد طريق واحد) ، وتهدف لإنشاء وتطوير طرق تجارية وممرات ترتبط الصين من خلالها ، بأكثر من ٦٠ دولةاذ هدف المبادرة إلى توسيع وتمتين العلاقات الاقتصادية بين الصين وقارة آسيا ، وصولا إلى أوروبا وأفريقيا ، تشمل أنشاء شبكات سكك حديدية وأنابيب لنقل الطاقة النفط والغاز وموانئ . كما تشمل ممر الشمال الذي ينطلق من الصين إلى آسيا الوسطى ، ثم روسيا وأروبا وصولا إلى بحر البلطيق ، والممر البري الذي يربط الصين بالخليج العربي والبحر المتوسط ، مرورا بوسط وغرب آسيا . وممر ينطلق من الصين إلى جنوب وشرق آسيا وصولا إلى المحيط الهندي . في حين تتكون الطرق البحرية من طريقين تربط الموانئ الصينية بالمحيط الهادئ ، عبر بحر الصين الجنوبي ، وأخر يربط الموانئ الصينية بأوروبا[٦٠].

في خواتيم عام ٢٠١٣ ، أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ ، أثناء زيارته لكازاخستان وإندونيسيا مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ، والطريق البحري للقرن ال ٢١ .

وأعلنت الصين في تشرين الثاني ٢٠١٤ عن تخصيص ٤٠ مليار دولار أمريكي ، لإقامة صندوق طريق الحرير وفي ٢٠ كانون الأول ٢٠١٠ ، انشأت الصين المؤسسة المالية متعددة الأطراف ، والأهم في المبادرة هو البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ، الذي أسس برأسمال بلغ ٥٠ مليار دولار وبعضوية ٣٥ دولة عام ٢٠١٥ ، ارتفعت إلى ٨٦ دولة في العام ٢٠١٨ . عقد الاجتماع الأول لمنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي في العاصمة الصينية بكين في ١٤-١٥ أيار ٢٠١٧ ، وحضره قادة ٢٩ دولة وحكومة ، وفي الاجتماع الخامس عام ٢٠١٨ ، أنضم أكثر من ١٦٠٠ مشارك من أكثر من ١٤٠ دولة ، و ٨٠ منظمة دولية[٥٩]، وبعد خمسة سنوات على انطلاق المبادرة ، وقعت أكثر من ١٠٠ دولة ومنظمة دولية مع الصين ، اتفاقيات تعاون في إطار المبادرة ، ليتسع نطاقها من أوراسيا إلى منطقة جنوب الباسيفيك ، وحتى أفريقيا وأمريكا اللاتينية . وفي العام نفسه بلغ عدد قطارات الشحن بين الصين وأوروبا ١٠ آلاف قطار[٦١].

كما أن تجارة الصين مع الدول على طول الحزام والطريق، تخطت حاجز ٥، ٥ تريليون دولار أمريكي، ووصل الاستثمار الصيني المباشر في القطاعات غير المالية في هذه الدول، أكثر من ٤٠ مليار دولار أمريكي، كما أسست الصين ٨٢ منطقة تعاون اقتصادي في الدول الواقعة على طريق المبادرة . وتدعم مبادرة الحزام والطريق آليات تعاون مختلفة لم تقتصر المبادرة على الجانب التجاري ، بل تعدته الى الجانب الثقافي والتعليمي، إذ أقامت الصين ٨١ مؤسسة تعليمية ، و ٣٥ مركزا ثقافية في دول المبادرة، كما أنفقت الصين عام ٢٠١٨ ما يقارب (٣٩.٣) مليون دولار على شكل منح دراسية[٦٢].

وتسعى الصين لتقديم نموذج مغاير للنموذج الأوربي والأمريكي ، من خلال استخدام القروض والتبادل الجاري والاستثمار ، لخلق حالة من الود لتوسيع نفوذها السياسي ، وتأمين الموارد الطبيعية التي تحتاجها في صناعاتها ، ونتيجة لذلك تعد مبادرة الحزام

والطريق أنموذجا ناجحة، إلى جنب مبادرات أخرى من خلال التجمعات المختلفة ، التي تساهم فيها الصين مثل مجموعة البريكس ، وهي بذلك تريد توظيف كل ذلك لمنافسة النفوذ الأمريكي، عن طريق خلق نفوذ كبير للصين بواسطة دعم البلدان الفقيرة وربطها اقتصاديا وثقافية بها ، بما يخدم مصالحها السياسية عن طريق تعزيز علاقاتها الاقتصادية ، عملا بمبدأ أن الدول التي تجمعها المصاح ، لا تتقاتل أو تتنافس بينها .

وتمثل مبادرة الحزام والطريق تطور في السياسة الخارجية الصينية ، التي تميزت بالهدوء والسلمية من خلال دعم التوجهات السياسية والاقتصادية باستخدام القوة الناعمة ، وتجنب تحدي الولايات المتحدة التي تتخوف سلفا من تنامي النفوذ الصيني العالمي ، وخصوصا لدى الدول الغربية التي أنضمت الى البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية ، الذي ينافس المؤسسات المالية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة ، خصوصا بعد اتساع أهمية العملة الصينية ، التي أخذت تتنافس الدولار الأمريكي كعملة للتبادل التجاري الدولي والاحتياطي النقدي[٦٣].

مشهد تصاعد توظيف المتغير الاقتصادي

عادة تقاس قوة الدولة من عاملين هما : القوة الكامنة التي تعتمد على السكان والثروة ، ومن ثم تأتي القوة العسكرية ، لهذا يرى جون مرشمار أن استمرار النمو الاقتصادي الصيني ، من شأنه أن يجعلها قوة مهيمنة إقليمية في قارة آسيا ، مما يجعل التدخل الأمريكي في هذه القارة يواجه اوضاع جد صعبة مستقبلا ، إذا ما ادركنا أن جزء من الفائض الاقتصادي سيجد طريقة نحو بناء قوة عسكرية كبيرة ، في سعي لتوفير مستوى ردع مقبول مع الولايات المتحدة[٦٤].

ترسخ لدى الساسة الصينيين فهم للمتغير الاقتصادي وتأثيره على السياسة الخارجية ، تمثل في بروز مفهوم الاعتماد المتبادل والتكامل الدولي ، بل وتحول إلى عمل قوة نتيجة الفهم الدقيق العولمة الاقتصادية بالنسبة للصين ، التي تعززت من خلال سياسة النهوض السلمي والابتعاد عن المنافسة ، وخصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بل والعمل

على ترسيخ الاستقرار العالمي . كما أن السياسة الخارجية الصينية استندت على مبدأ تجنب الصراعات الدولية ، واستخدام القوة العسكرية في حل تلك الصراعات ، واعتماد القوة الناعمة بدل القوة العسكرية ، من خلال الأدوات الدبلوماسية والثقافية كمبدأ أساس في سياستها الخارجية .

وهنا نصل إلى نتيجة مفادها أن الصين ، لابد أن تكون أحد العناصر الأساسية في النظام الدولي ، وإن صعود الصين سيحولها إلى قوة دولية تعديلية للنظام الدولي الحالي الأحادية القطبية . وعلى الرغم من اختلاف الهياكل الاقتصادية للقوى الثلاث (اليابان / الصين /الهند) الا ان العلاقات التجارية بينهما تنمو بسرعة .فالصين صاحبة اعلى نسبة نمو نمو اقتصادي ويليها الهند .

وعلى المستوى الاستراتيجي فأن اليابان والهند والصين تلتقي على مفهوم التوازن الدولي بصورة متعددة القوى . فلقد ترتب على انهيار نظام التوازن القوى الثنائي القطبية . اندفاع الولايات المتحدة الامريكية الى زعامة العالم ولاتفرد فيه مستندة الى حقيقة كونها القوى العظمى الوحيدة[٦٥]. وعلى الرغم من اختلاف الهياكل الاقتصادية للقوى الثلاث (اليابان / الصين / الهند) الا ان العلاقات التجارية بينها تنمو بسرعة . فالصين صاحبة اعلى نسبة نمو اقتصادي ويليها الهند . وعلى المستوى الاستيراتيجي فأن اليابان والهند والصين تلتقي على مفهوم التوازن الدولي بصورة متعددة القوى. فلقد ترتب على انهيار نظام التوازن القوى الثنائي القطبية اندفاع الولايات المتحدة الامريكية الى زعامة العالم والتفرد فيه مستندة الى حقيقة كونها القوة العظمى الوحيدة[٦٦].

المشهد الثاني : تصاعد توظيف اليوان مقابل عملة الدولار

فأن حجم الاقتصاد ونموه يؤشران بأن الرينمني سوف يصبح في اخر المطاف عملة احتياط اجنبي وان الصين تأخذ الخطوات اللازمة لتمهيد الطرق امام استقبال الرينمني عالمياً ليصبح عملة احتياط عالمياً ، مثل تطوير السوق المالي المحلي وارخاء قبضة الحكومة المركزية على النظام المصرفي خاصتاً سعر الفائدة وتطوير سوق الاسم ، وان مستوى

الدين الحكومي الصيني واطئ نسبياً بالمقارنة مع الاحتياطي وهو الامر الذي يضع الثقة والمصداقية في السياسة المالية للحكومة والسيطرة على التضخم لذلك لن يخشى المستثمرون كثيراً على انخفاض قيمة الاسهم والسندات ، على الرغم من ان الدولار ما يزال يحتل منزلته المهيمن كعملة احتياط ، الا ان هنالك قلقاً بشأن مستقبل الدولار الامريكي[٦٧].

ان الاوضاع الدولية تساعد على تدويل اليوان ايضاً ان سياسة العقوبات الامريكية على روسيا بعد ازمة القرن ، وفنزويلا وايران والضغط على الليرة التركية تدفع بهذه الدول الى تبني الرينمني كعملة دولية للتبادلات التجارية ، وخاصة في تعاملات ي شراء النقط ، وثم دول اخرى تحرص على تنويع ارصدتها في العمل الاجنبية وتقليل الاعتماد على الدولار للوقاية من عواقب السياسة الامريكية ، وقد اتخذ البنك المركزي لقطر خطوات بشراء سندات بالرينمني ، كذلك اتفاقية تبادل العملة[٦٨]، وعقد الصين اتفاقية تبادل العملة مع الامارات العربية في ٢٠١٣ ، في اطار الاستراتيجية ، بما قيمته ٥,٥ مليار يوان وكذلك مع الاتحاد الاوربي مما افضى الى تناقص حصة الدولار في التعاملات التجارية بين الطرفين[٦٩].

ومع ذلك فأن سياسة تدوين اليوان في مقاومة هيمنة الدولار كعملة احتياط عالمية وللمعاملات التجارية تواجه مقيدات رئيسية تدعوا الى الشك في عجز الولايات المتحدة عن التصدي لعواقب السياسة الصينية على الهيمنة الامريكية في النظام المالي العالمي ، وان لدى الولايات المتحدة خياراتها لادامة تلك الهيمنة ، ان اليوان جاهز ليصبح عملة احتياطية رئيسية، لكن ذلك ليس بالنتيجة المسبقة بأنه سوف يصبح العملة المهيمنة في السنوات ٢٠ و٣٠ و٤٠ القادمة . فعلى الرغم من الجدل الاكاديمي المحتدم. فأن من المحتمل ان تتعايش . اثنتان او ثلاثة من العملات الاساسية كعملة احتياطية . وثمة رأي اخر . اذا خسر الدولار الامريكي تاجه الملكي فأن ذلك التاج فسوف لن تخطفه عملة وطنية اخرى . كما ان الولايات المتحدة لم تتوانى في خوض معركة العملات – بعيدة

عن ان تكون سليمة – وقد تصبح شرسة . سواء بالتدخل العسكري او في اغلب الاحيان بالوسائل السرية . بهدف صد المقاومة للنظام المالي والبترودولار العالمي[٧٠].

ان صناع القرار الصينيين يدركون وهن سياستهم في مقاومة الهيمنة المالية والبترودولارية الامريكية . هذا من جهة . والارادة الامريكية ووسائلها للتصدي تلك المقامة . من جهة اخرى ان عملية الدويل لليوان ليست قصيرة المدى . بل بعيدة المدى وليس من مصلحة الصين ان تدفع بقوة في اتجاهها لان قبول التدويل مرهوناً بالرضى من قبل الدول الاخرى . لذلك لا تضع الصين سقفاً عالياً لاهداف التدويل . ان الثقة في اليوان لا يمكن زرعها من دون ان تقوم الصين بخطوات اصلاحية في نظامها المالي والمصرفي . وهذا الامر لا يمكن بلوغه في فترات قصيرة[٧١]، كما ان تكل خطوة جوانبها السلبية التي يستدعي الامر معالجتها وتحمل كلفتها والوقاية من العواقب الغير ايجابية وقد اعرب شوا شواشوان الرئيس السابق للبنك المركزي الصيني . في اغسطس ٢٠١٨ بأن التدويل عملية جارية وانها سوف تسير بخطى اسرع عندما تتيسر الفرص . وفي بعض الاحيان تتحرك ببطئ ولكن في المدى البعيد فأن عملية تدويل الرينمني ما تزال واعدة . وتعول بكين على مبادرة الحزام والطريق الواحد في تدويل اليوان فتمويل المبادرة والتجارة فيها سيحث الطلب على الرينمني . وفي حينها تحث بكين تعاملات شركاتها مع نشاطات المبادرة بالرينمني وبدورها فأن الدول المنخرطة فيها سوف تحتفظ كعملة احتياطية[٧٢].

الاستنتاجات

١. ثمة دوافع استيراتيجية واقتصادية وسياسية وراء جهود الصين الفردية والائتلافية في مقاومة هيمنة الدولار والبرودولار . فعلى الصعيد الاستراتيجي تتحرك الصين من رؤية التعددية الدولية في مواجهة سياسة الاحادية الامريكية في المجالات الاستراتيجية . فكون الصين ثاني اقتصاد في العالم يقع عليها الدفع

في اتجاه التعددية في العلاقات الدولية والاقتصادية وفي المؤسسات الاقتصادية العالمية والتي تغلب فيها مصالح الولايات المتحدة الامريكية .

٢. تدويل العملة الصينية في التجارة الدولية وكعملة احتياطية .

٣. ان استخدام اليوان عالمياً بعين الصين في تدابير علاقاتها مع الولايات المتحدة ، وذلك ، بأن يكون لها نفوذ في علاقاتها مع الدول المصدرة للطاقة ، وكذلك لكي تحقق "التوازن المرن" في العلاقات الصينية – الامريكية في السياسة الدولية .

٤. ان تدويل اليوان محاولة في اطار الاستراتيجية العليا الصينية ،وذلك ان توازن القوة العسكرية بين الولايات المتحدة والصين ليس لصالحها .

٥. ان المؤسسات المالية العالمية منذ نظام برتين وودز بعد الحرب العالمية الثانية قد تمت صياغتها وهيكلتها لصالح الهيمنة الامريكية . وترمي الصين الى تكييف هذه المؤسسات واعادة هيكلتها ، ومن بين الوسائل ان يصبح اليان عملة دولية في التبادل التجاري وكعملة احتياطية .

٦. ان زيادة استيراد الطاقة واستهلاكها يستدعي ان تضمن الصين امن الوصول اليها وكلما كانت العملة الصينية ذات دور عالمي ، فأنها تستخدم في التعاملات مع الدول المصدرة وذلك على الرغم من من تقيد الاخيرة بالبترودولار لان حجم استيراد الصين بمثل سوقاً اسياسياً .

٧. ان الدور الضعيف للين الياباني افضى الى ان تصبح اليابان خاضعة لمواقف الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . لذلك تقي الصين نفسها من التبعية الى السياسات النقدية الامريكية وضغوط واشنطن على المؤسسات المالية الدولية .

٨. ان تدويل الياوان الصيني واستخدام البترویاوان في المعاملات في الطاقة يعطي الاستقلالية للقرار الصيني في الازمات المالية الدولية .

٩. لقد تبنت الولايات المتحدة سياسة تطويق الصين استراتيجياً بعدما اصبحت قوى كبرى صاعدة ومهيمنة في الفضاء الاسيوي – الهادي . ومن اليات تطوي الصين جعلها تعتمد على البترودولار ، ولذلك فأن تدويل اليوان يعفي الصين من سياسات العقوبات الامريكية كتلك التي تتعرض لها روسيا بعد ازمة القرم .

١٠. ان تدويل اليوان واعتماد بترويوان يمهد السبيل امام النشاطات الصناعية الصينية في التغلب على سلبيات تقلب كلفة سعر الفائدة ، وكذلك يساعد على تنفيذ اصلاحات مالية اضافية.

الهوامش

١ محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٩٩ .

٢ عقيل محمد عبد ، أثر المتغير الاقتصادي على صنع السياسة الخارجية ، دراسة في الفلسفة الاقتصادية للعراق والسياسات البديلة وأثرها على صنع سياسته الخارجية للفترة من ٢٠٠٣– ٢٠٠٨ ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ٢٢، ٢٠٠٨ ، ص٤٢ .

٣ مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية ، السياسة الخارجية ، الدراسة النظرية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، الطبعة الاولى ، بغداد ١٩٩١ ، ص ١٦٥

٤ صالح عباس الطائي ، السياسة الخارجية دراسة في السلوك السياسي الخارجي ، مطبعة الكتب ، ط ١ ، بغداد ، ٢٠١٤، ص ٤١ .

٥ المصدر السابق نفسه ، ص ٤٥ .

٦ غانم علوان الجميلي ، السياسة الخارجية ، مطبعة كركي ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٣،ص٢١.

٧ هادي الشيب و رضوان يحيي ، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ٢٠١٧، ص٢٣١.

٨ عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج ٣ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الهدى ، بيروت ، ١٩٨٥، ص ٣٧٨ .

٩ احمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١١ ، ص ٢

١٠ هادي الشيب ورضوان يحيى،مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، ٢٠١٧،ص٢٣٥ .

١١ صالح عباس الطائي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٤ .

١٢ المصدر السابق نفسه ، ص٢٤٠ .

١٣ هادي الشيب و رضوان يحيى ، مصدر سابق ، ص ٢٣٨ .

١٤ صالح عباس الطائي ، مصدر سابق ، ص٢٥٥ .

١٥المصدر السابق نفسه ، ص٢٦٤ .

١٦ احمد النعيمي، السياسة الخارجية ، دار زهران للطباعة والنشر عمان ٢٠١١ ، ص ٣٣٨

١٧ تقرير البنك الدولي للبحوث سياسات العامة ، معجزة شرق اسيا النمو الاقتصادي والسياسات العامة، الطبعة الاولى، ط١ ، دراسات مترجمة (١١) ، ترجمة عبدالله ناصر السويدي وشيحانة سيف الشماسي ، ابو ظبي ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٠ ، ص٩٥ – ٩٦

١٨ مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٣٣٩ .

19 China Daily http://www.chinadaily.com.cn/china/13thfiveyearplan/index.html (2016) ' Focus on China's 13th Five - Year Plan ' , China Daily , China Daily

٢٠ لي يانغ وهاي فانغ ، الوضع الطبيعي للاقتصاد الصيني الجديد السرعة والهيكلية والدوافع ، ترجمة وانغ جيمين ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٧ ، ص ١٢ .

٢١ عبدالسلام ، ابراهيم البغدادي ، التجربة الصينية في افريقيا، سلسلة دراسات استراتيجية ، بغداد ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٩٧ ، ٢٠٠٨ ، ص١٧

٢٢ فريدون فيينا لكي وحسان واحدي ، اسواق الطاقة الجديدة في اسيا ، نفط الخليج بعد الحرب على العراق ، استراتيجيات ودراسات، ط١ ، ابوظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٣

٢٣ وليد سليم عبدالحي ، المكان المستقبلي للصين ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة ٢٨ ، العدد ٣٢٢ ، كانون الاول ٢٠٠٥ ،

٢٤ علي فارس حميد ، التنافس الامريكي الصيني ، الصين في اقليم اسيا الباسافي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، ٢٠٠٩

٢٥ أ– ني ، اوتكين ، النظام العالمي في القرن الواحد والعشرين ، ترجمة يونس كامل ويب و دكتور هاشم حمادي ، ط١ ، دمشق دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ ، ص٢٩٤

٢٦ https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN14N0EJ ، مؤشر : انتاج مصانع الصين يرتفع لأعلى

٢٧ عبدالقادر محمد فهمي ، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دراسات استراتيجية ، العدد ١١ الطبعة الثانية ، ابوظبي، ٢٠١٤ ، ص٥٩

28 www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports/2016/الفصل%٢٠الاول%٢٠–%٢٠التطورات%٢٠الاقتصادية%٢٠الدولية ، صندوق النقد العربي، التطورات الاقتصادية الدولية .

٢٩ منصور بن عبدالعزيز الحجيلي ، الابرغماتية عرضاً ونقد ، الجمعية العلمية السعودية للعلوم ، العقيدة والاديان والفرق بين المذاهب ، مجلة الدارسات العقدية ، العدد الرابع ، المدينة المنورة ، ٢٠١٧/٢

٣٠ علي عبدالرحيم العبودي – محمد حميد محمد ، التحولات الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين ، مجلة القانون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع ، العدد٥٢ ، كلية الامارات للعلوم التربوية ، دبي ٢٠٢٠

٣١ دانيال بور شتاين ، ارينا دي كيزا ، التنين الاكبر ، الصين في القرن الحادي والعشرين ، شوقي جلال (مترجم) سلسلة عالم المعرفة ، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون الاداب ، العدد ٢٧ ، يوليو ٢٠٠١ ، ص٢١٩

٣٢ عبد القادر محمد فهمي ، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

٣٣ مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية الصين تتحرر من قيود ماو تسي تونغ ، جريدة العرب، العدد ١٠٠٩٣، سنة ٣٨ ، ٢٠١٥/١١/١٠

٣٤ مارتن جاك ، حينما تحكم الصين العالم، ترجمة فاطمة نصر، دار سطورة للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٠ ء ص ٣٣.

35 www.rand.org/pubs/perspectives/PE310.html , Russia Is a Rogue . Not a Peer ; China Is a Peer , Not a Rogue , James Dobbins , Howard J. Shatz , Ali Wyne

36 Yong Fuchang, contemporart china and its foreign policy, worl Affairs press, Beijing 2002, p223

٣٧ نادية عباس فاضل ، العلاقات الهندية الصينية ، محاور الصراع التعاون ، اوراق اسيوية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد ٢٠٠١/١٧ ، ص٢

٣٨ نادية عباس فاضل ، نفس المصدر

٣٩ https://ara.yidaiyilu.gov.ch/noticia/news/51764.html ، فرص جديدة لتعميق العلاقات التجارية الصينية–الهندية، بوابة الحزام والطريق

٤٠، http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/02/20132610105032411.html عبدالرحمن المنصوري، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية، مركز الجزيرة للدراسات .

٤١ محمد اسامة ، التدخل الصيني في الشرق الاوسط لا مفر منه ، مركز الجزيرة للدراسات ، اب ٢٠١٧ ، ص٦

42 Yang Fuchang, contemporart China and its foreign policy, world affairs press, Beijing 2002, p235

٤٣ www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2019/1/31 تايوان، موسوعة الجزيرة .

٤٤ عيسى السيد جعفر ، المحور الهندي الصيني ، وبناء التوازن في تعدد الاقطاب ، مجلة البيئة على الموقع الالكتروني

Http:www.al.bayna.com.modules.php

45 Yang Fuchang, contemporart China and its foreign policy, world affairs press, Beijing 2002, p317-348

46 wor:Arabic.https:/www.bbc.com11-11-2021

٤٧صفاء حسين علي ، العلاقات السينية الامريكية ما بعد الحرب الباردة ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ١ ، مجلد /٣ / سنة ٢٠١٨

٤٨النجار ، احمد السيد: الصين القفزة الاقتصادية العملاقة كراسات استراتيجية ، بغداد ، العدد ١٧٩ / ٢٠٠٧

٤٩ على سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص ٨٦ .

٥٠ فيان، مانغ جي، التحديات التي تواجه العلاقات الصينية الامريكية ، مجلة بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ٢٩ ، ٢٠٠٢

٥١ قنديل ، حنان :- الصين نموذج جديد للقوى الصاعدة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٧٣ ، ٢٠٠٨ .

٥٢ قنديل ، حنان ، نفس المصدر السابق

٥٣ حسين إسماعيل ، العلاقات الصينية . الأمريكية إلى أين ؟ ، الصين ٢٠١٨/١٠/٢٦

٥٤ماهر بن ابراهيم القصير، تكتل دول البريكس: نشأته– اقتصاداته–أهدافه، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص ٢٤٤ .

٥٥ المصدر السابق نفسه ، ص٣٢.

٥٦ باسكال ريغو ، البريكس : القوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة طوني سعادة ، مؤسسة الفكر العربي، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٥ ، ص ٣٢ .

٥٧ عبد القادر رزيق المخادمي، تكتل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ٢٠١٧، ص ٢٥.

٥٨ عبدالكريم صالح المحسن :- سيندهش العالم عندما تحمكه الصين ، الحلقة الرابعة ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٣٦٨٧، ٢٠١٢/٣/٤

٥٩ الحزام والطريق بعيون صينية، موقع المبادرة الرسمي باللغة العربية على الرابط:

http://www.chinesebe1tandorad.com

٦٠ شناز بن قانه ، مبادرة الحزام والطريق بين اعادة موقع الصين ومواجهة التحديات ، كتاب السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي ، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية ، برلين ٢٠١٧، ص١١٦

٦١ البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ، يوافق على عضوية دولتين ، ليبلغ عدد أعضائه ٨٩ عضواً، على الرابط http://arabic.news.ch/2018-5/02/c_137151097.htm

٦٢ ARABIC.NEWS.CN http://arabic.news.cn/2018-08/27/c_137421016_2.htm حقائق: مبادرة الحزام والطريق في خمس سنوات

٦٣ محمد اسامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧

٦٤ جون ميرشايمر ، المصدر السابق ، ص٥٠١ .

٦٥ كاظم هاشم نعمة ، اليابان في السياسية الاسيوية ما بعد الحرب الباردة ، عمان / دار امنة للنشر والتوزيع – ص ٤٢٢ سنة ٢٠١٣

٦٦ كاظم هاشم نعمة ، اليابان في السياسية الاسيوية مابعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ٥٣٥

٦٧ د. كاظم هاشم نعمة، الهند والسياسة الاسيوية ما بعد الحرب الباردة، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص ٣٧١.

٦٨ د . كاظم هاشم نعمة ، نفس المصدر ، ص ٥٢٧

٦٩ د. كاظم هاشم نعمة ، روسيا والصين في السياسة الاسيوية ما بعد الحرب الباردة / دار امنة للنشر ، عمان ، ٢٠٢٠، ص٤٢٧

٧٠ د. كاظم هاشم نعمة ، تركيا القوى الوسطى من اتاتورك الى اردوغان ، دار امنة للنشر ، عمان ، ٢٠٢٠ ، ص٥٥٢.

٧١ كاظم هاشم نعمة ، اليابان في السياسية الاسيوية ما بعد الحرب الباردة ، عمان / دار امنة للنشر والتوزيع – ص ٤٢٢ سنة ٢٠١٣.

٧٢ د. كاظم هاشم نعمة ، تركيا القوى الوسطى من اتاتورك الى اردوغان ، مصدر نفسه ، ص ٥٨١.